

باسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا اليوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨١ هـ
 تم اتمت في المطبعه المذكوره في هذا اليوم
 وفي يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨١ هـ

١

بازديد شد
 ١٣٨١



١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

باسم الله الرحمن الرحيم
 في هذا اليوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨١ هـ
 تم اتمت في المطبعه المذكوره في هذا اليوم
 وفي يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨١ هـ

١

بازديد شد
 ١٣٨١

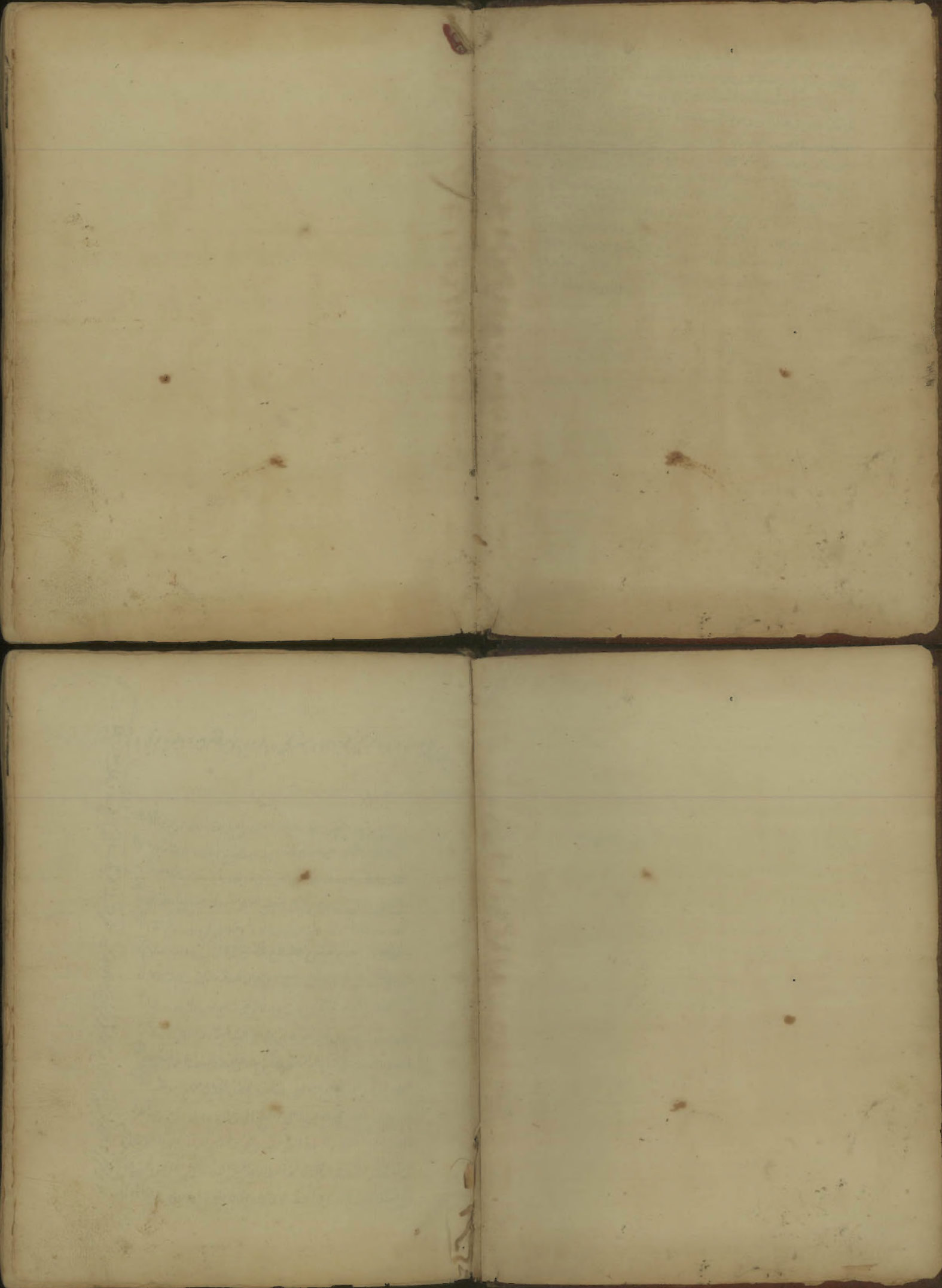


١٤٥٥

بازديد شد
 ٢٧ - ٢٨

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

المهادی
مجمع تاجی و این لغت و معانی و مرادها





الشيخ الفاضل... كتاب...

كتاب

مصادرها... كتاب... كتاب...

كتاب مصادرها...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة الذي ندنا الى صراط الرشاد... كتاب...

في حقيقته... كتاب...

التي لها صواب في من رده على في التسم الكلي في كتاب المعين والمحسن
 فالعلم والحق الذي به العلم هذا الرجل ومن شاركه في خلافه في الحكم
 ليس هو صوابه ما كان للعلم بل هو صوابه في قول فاسد لا ينجح نصيبا ولا يولد على الحق
وقال العلم الحق قدس سره في الثاني في الرد على الاحتجاج واحد ما يدل على ذلك ان العلم
 في الشريعة عندكم هو علم غلبة العلم بما لا يدل عليه والحق حاله ان يكون له في
 ولا يصح ان يقال في العلم يحرم شيئا منها وتحليله لانه الشريعة حبيته على ما علمه
 انتم نقاتي من صالحنا التي لا يحد لنا فيها ولا إعادة ولا تحريم الا ترى انتم قد زعمتم
 واما حاشا له وما هو حاشا له وما هو حاشا له وما هو حاشا له وما هو حاشا له
 يتدرك بالحق لئلا يلزم من الشريعة وما يوجد الحق ويقضي به مقتضى فهمه
 سبط القول في التحقيق فسواء الله من الزعمين **وقال** الشيخ رحمه الله في العدة فاما
 الاحكام الشرعية بالحق فالكثير من ان يحصى حق وجوب الحق الى العتبة عندنا الحق
 في حجة مخصوصة وقد يدعى الشك في اوصاف الحيات وقيم الشك في العلم
 الشاهدين **قال** المولى هذا هو العلم في سلك الاحكام والاشياء اعتبارها وهو حق
 الحكم المطع في العلم حيث على القطع والحق كالحكم كالبينة المحضون في قضاياهم كالمشقة
 والمقدرة ومن قد استنبط الكلام في هذا المزمع في سائر الشاهدين التي هي بنية في هذا الحق
قال الشيخ رحمه الله في العلم بالحق وان كان طريقا الى العلم بوجوب الاحكام على نحو
 ما ذكرناه وسواء في العلم بالحق لانه لا يصلح ان ينظر في الحق في العلم بالحق في حقها

فانه

فان العلم والحق من وجه اخر ولا يتقدم فيها مقامه **قال** المولى لا اختصاصا للعلم في
 مقتضات الاحكام في كونه سائيا للعلم بالحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق
 الكونية والاعتقاد السكونية والامر والعلة تايها كانت بين ذلك والاعتقاد في
 على الاقل والاكثر على ان شاء الله والامر والحق في وجه العلم في حق العلم
 في العلم والاعتقاد عندكم للمها في صفة الصانع وكذا ان العلم هو العلم بالحق
 الرجل في صفة الصانع فاعادنا ما لم يرض على هذا الباب **قال** فانه لا يباين العلم في
 جوه آخر ولا يتقدم فيها مقامه لانه الفعل الذي يلزم المتكلم فعله لا بد ان يكون معلوما
 له وفي حكم المعلوم بان يكون متكاملا من العلم او يكون سببا في الفعل معلوما اذا
 العلم ولا يباين ان يعلم بوجوده ووجه وجوبه اما على حيلة او تفصيل العلم في كل هذه
 الوجه لا يتقدم مقام العلم لانه متى لم يكن عالما لا كونه او لا وتكنا من العلم لم يكن
 حلة مزاحة وفي اعتباره وجوبه ان لا يكون قادرا لانه متى لم يعلم الفعل لم يكن
 من الفصل المتبعين وبالفعل لا يختار الاشياء وانما تميز العلم متى لم يكن عالما لا يتبع
 كان مجزأة كونه حيزا وجبة يكون متى قدم عليه فقدم على الايمان كونه تيجان الادام
 على ذلك في الشيخ رحمه الله في العلم بالحق على ما علم في حق العلم كونه واجباً لا بد ان
 يعلم وجوبه على حيلة او تفصيل لانه لو كان طائفا بالوجوب وجوبه كان مجزأة اشياء
 الوجوبية وفاد الامر الى مجزأة كونه حيزا وجبة هذه الحيلة اذا كانت على ما قيل في
 تعلق الاحكام بالعلم متى لم يقدّر بعد نهاية البعد لانه الاحكام لا تكون المعلومة

ومن يوم علم سلك هذه الطريقة
 انه قد استنبط الاحكام بالعلم

ثبت الامر طريق العلم الان الطريق اليها قد يكون تامة العلم والاخرى التي لا تامة اذا علمنا في
 طريق سببا وجبة علمنا في العلم الذي هو في سلكه وجوده بوجه معلوم لا يفتقر
 وان كان الطريق اليه والحق وتعلق العلم بغير تعلق العلم بالحق وتعلق العلم بالحق
 الطريق والحق يتبع سلك الطريق والحق في العلم بوجوب العلم بوجه الوجبة المتبعة
 العلم باهنا في بعض الحق كونه على ما ذكرناه ويكون الحكم في معلوما وان كان الطريق اليه
 فظنوا بالحق **وقال** الشيخ العلم ان الامامية قد استنبطوا الحق في الاشياء والاعتقاد
 عقلياً في موضوع الاحكام العقلية اعم من الاحكام الشرعية فتم افعالها اعتباراً في الاشياء
 ومن هنا استنبط وجوب السكينة منه تعالى على من يطعمها من باب العلم بالحق والحق
 الاموال منه ثم تعلق السكينة بما لا امن فيه من المطامير كعمله في السكينة بالعلم بالحق
 بالحق في هذا الاختلاف ولذا استنبطوا منه واجتنبوا ذلك العصبية في ولاغلا في حق الحق
 في الايمان فاجتنبوا حفظ الحق في علمه ببناء السكينة وذلك بعينهم باصحة
 السكينة في احوالها لا يربون واجتنبوا لذلك بعين الانبياء ونصير في الامانة
 قالوا بوجوب نصبه لعل على حكم كتابه وعرضوا عليه القول في حلاله حال الاصف في
 فنسب السكينة في حق ما يقع السكينة عن القاصر في ما يصر عنه وتخطية للعلم في حلاله في حق
 تركه الدليل في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع
 وجه من الامور من اصولهم مشاركتهم في الاول والثاني في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع
 عن الشيء في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع

فانه

واول علمه باخصا طريق الترتيب في وجوب حفظ العلم عليه ثم وزعم المشاؤون ان العلم
 لا يقع علمها والاكثاف بها الا في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 يمنع تعلق العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 بالترتيب والحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 محسنة وفروها على وجوبه على الكتاب والسنن في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 حادث فانه كسفت عن قوله وهو يحتمل التفسير وهو انهم لم يحدون بانكم اذا اعتبرتم بهلكا
 حقيقة العلم ثم تحققت في من غير الادلة فثبت عليكم العلم من هذه الاخبار في العلم بالحق
 الذي يشترط العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 العمل على خطابات الشارع في كل زمان ومكان يطابق الحكم الواقع ولو كان صادرا من باب
 في ذلك الزمان والمكان بعد الاحتجاج بها في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 فانه في حلاله من الاحكام الواقعية والواقعية في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 الخطية للمدركة من العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 السكينة في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 السكينة بعد الخطية واما وجوب الاحتجاج بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 بعد الاحتجاج بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق
 والموضوع ثم اعادة الحق الموجه حاشا في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع
 اختصاصا احتلال النصوص اما في النسخ والنسخ او المطلقين في حق ما يقع السكينة في حق ما يقع

بوجوب فصل هذا الكتاب على ما يتوجه السكينة به من حيث انه ركن من ركن صفة الخبر
 ما ذكره من مقرون برؤية الناس لادراك رتبة الاحكام في العلم يحصل عند خبره لا يقال
 لولا الاجماع لمساواة لانفق بحيث منع الاجماع من اطلاقه في العلم ولا يقال لان العلم
 العقلي لا يختلف بحسب مضاهة ثم ان الخبر مقلد بعلمهم لا بد من وجوب العلم الجواز استماله على
 مصلحة الاربعين الضم. فبما يتوجه على العلم الجواز استماله على مسند الاربعين الضم. فبما يتوجه
 ويلزم على ما ذكره وجوب العلم بقوله مدعي النبوة من دون الخبرين ما ذكره **وقال الصادق**
 الحقين في شرح الواو في العلم من سائر الخبرين وصار خبرهم حال الملة والذين في صا
 على هذا الوجه هو منع الوجوب بل هو اولى للاحتياط وعلى تقدير التسليم فالمسلم في العقليات
 الفرية المقتضية بالمرام دون المسائل الشرعية المتعلقة بالمعاد فان العقل يستقل به في
 حكم العقليات دون الشرعية في نظرنا من غير ان الخبرين للوجوب مع العلم ثم انظر الى
 يدعي الوجوب في العلم لانتمى كلامه **الصادق** وهو اقوى ادلتهم بل هو الدليل بزمهم ان العلم
 بطلان الحديث في مطلق به الاجماع ليس بابل العلم على الظنون فلا يملك الادلة العقلية في
 المانة من العلم على الظنون **قال** القاضي عند الذين في شرح المحضر المجامع في مجمل الاجماع
 منه والفاضل المشاوري في التايخ وجمان هؤلاء العامة والمسلم بالظن انما يوجب الاجماع
 لولا ذلك لوجب البطلان للمانة من اتباع الظن **وقال** في ذلك القسم التي نحن صاحب العلم
 التقويل في الاحكام على علم الحديث المطلق انما هو على دليل قطعي وهو اجماع الامة عليه
 الضرورة به انتهى **وليس** في ايراد الشيخ المحل المستند طاب ثراه في روضة المسكين وما قيل انه

بجمل

حصل العلم بعبارة خارجة هي ان هذا ما ادعى الاجماع في وهو معلوم وكل ما ادعى الاجماع
 يجب على العلم وهذا ايضا معلوم في الاجماع فيتم وجوب العلم بعبارة انظر الى الاجماع الذي
 لم يثبت مع الخبرين الاجماعيين بل الاجماع ايضا **وقال** في موضع اخر والاجماع بحيث يعلم
 المصوم فيه او يظن مستبعد غاية الاستبعاد حضور صفات القبيحة الكبرى كما يذهب على الحق
 لشدان رجولته تعالى عنهم **وقال** في مثل الرضا اما الاجماع الذي علم حصول المصوم فيه قد
 منع حادثة في هذا الزمان **قال** الحق لظن ان من يدرى في شرح الملة قدروا انما ان
 على المصوم ان يظهر العلم بعبارة ما اجتمع عليه بل كان باطلا فلا ارطيه ظمير انه حق ليس بما حكاه
 من المناقشة اذا كانت في جملة روايات اصحاب رواية عتبات ما اجتمع عليه لادراك ظاهر
 بين ان يكون اظهر الخلاف على تقدير وجوبه بعنوان انه في رتبة وان لم يعلم انه المصوم
 اذ لم يقل القاضي بل هو وجوب العلم بعبارة انتمى على الامام ان يظهر القول بالخلاف مع خبر
 لشد عليه لم وبين ان يكون الخلاف هو لولا انما علم لرواية التوجه بين ان يدرى بعبارة
 بقرول انه يكتفي ان يظهر القول فان لم يعلم العلم آية الامام عليه السلام في الحديث اصحابا ولا يخفى
 انه على هذا لا يبعد القول بالعبارة بل في العقيدة المعلوم المتبصيا ككفي في علمه وطائف ايضا
 انتهى **الحق** بالمانع باموال **والاجماع** الامامية تدعي وحديثا ومنه من تدعي الاخبارية والامة
 عليه السلام على احوالهم حجة الظن كما اعترف باستاد السادة الفقهاء في عروة ادم الله في
 صاحب الامامة المظنونة مناهة ووجه في شرح القاطعة في كتاب العروة في موضعين بل اكثر وفي كتاب
 الايمان في مواضع والسيد المرتضى في الانصار في مواضع وفي الذريعة وفي الشافي وادراك

ومن ان يكون الخلاف على
 عليه السلام في رتبة الاجماع

في الترتيب في مواضع والشيخ الكندي في جوابها ان السيرة في الكافي في احوالها وفي الحق في
 الحديث في الظن لا يوجب في اول كتاب فقه القرآن وفي الحق والكرام في كثر التواتر والصدق
 في كتابنا العقلية في كتابنا على الترتيب والشيخ الطبرسي في مجمع البيان في مواضع عديدة
 والشيخ الكافي في تلخيص الحلي في تفسيره وفي كتاب العقيدة والعقائد ان شاذ في الاجماع وجمع
 في غيرهما وانما الخلاف بين الطائفتين في وجه حجة الله تعالى وسعي في الاصل عند ان من في الرواية
 وان من سائر الخبرين والحق الطوسي ومن حادثة من رواية من ادعى في الثاني من هذا المذهب
 والشيخ وابن تهرق وابن ابي عمير وابن ابي عمير في الحديث عند الترتيب والحق الذين انما في
 ومن ما لم من من رواية الاخباريين والمتوسطين وجمع الله فعل الاول لا يخفى القبيحة
 لعدم جواز تخصيص الحكم العقلي عقلا وسعا على الثاني في احتجاج المحضر قاطع من الكتاب في السنة
 وجماد الا ان على القول والعقل وما وجد على ذلك دليل من ادوات الاجماع وقد رتب حاله في فعل الشا
 وحصول المصوم في علمنا حديثا قطعي بدليل الاحاديث المتواترة وهذا دليل الزاوي لا يخفى
 حقيقة وجوب العلم بالمصوم على علمنا كحصة يكون قوله هو الخبر لا الاجماع كذا في افاد الحديث قطعا
 وجماد **الحق** انهم اما اجماع النسخ ان قلنا ان كل من يدرى ما هو اصل
 الخط ان قلنا انما اجادها من جواب الامر خطا في اجابته وهذا اعظم قصاص
واجب على النسخ الامر انما من اجابته كل المستبينة في نفسه **وقال** في رتبة الاجماع
 هذا قياس مع الفاتر ولا يجوز ارجاعه الى كل المستبينة من مرضها الاحكام في جواز
 مجريه في افعالها والتعبير بالامر من نفسها في نفس الاحكام ومجريه في افعاله

وهذا نظر في الجواز في رتبة الاجماع
 لم يكن في رتبة في رتبة الاجماع
 عقلا في رتبة في رتبة الاجماع
 انما في رتبة في رتبة الاجماع

ومرجع الحق

ومرجع الحق البتة في رتبة الاجماع انتمى انتمى البتة في رتبة اجماع من العقلية والمنطق في
 حكم الترتيب في رتبة الاجماع في العقلية لا يخفى مطلقا **الحق** انتمى البتة في رتبة الاجماع
 الاجماعية وهذا لا يخفى الا في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 من الخطا لا يوجب في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 ان يجوز في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 في الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 عباد ما يتبع الخطا وهو في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 العباد ما يتبع الخطا وهو في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 في سبب وجوب الصلوة وليس في نفس الاجماع **الحق** ان جواز كل المستبينة في المحضر وجوب الحكم
 القطعي المعلوم بنقل الكتاب في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 كما في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 حيثما منهم فتفي فائدة بعقول الرسل انما في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 رفع الاختلاف **قال** الحديث العام في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 بسبب الاجماع انما من اجماع الاحاديث **وقال** في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 موضعين في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 الحديث في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع
 فوجدت بعدني اجابته في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع في رتبة الاجماع

التي خاصة في **الدرج القوي** ^{منه} وان توحيتم فاعلموا انكم قد تكلموا **٢٦** ونفصل الزاوية لغير
 معلومة **٢٧** فاعلموا ان هذه مع المتساوية **٢٨** الاصل ما لم يكن له ما لا يحصى ان لا يعلم منه
 انه **٢٩** وليد ما في الاصل انكم هم اول ما يخلق بالحد وما ان زلزالته فذلك يعلم ان الزاوية لا يعلم
 حد هذه الزاوية وهي الفرض **٣٠** ان الزاوية انما يعلم سرهم ويخبرهم **٣١** ان الزاوية
 ان يتحد ذاته فيرسوله فان زنا خرجتم حالها فينا **٣٢** ان الزاوية انما يعلم من قبلها **٣٣**
 فياخذ الله تعالى العلم بها فاعلموا ان الزاوية **٣٤** فاعلموا ان الله مع المتساوية **٣٥**
 انما يعلم من قبلها **٣٦** فاعلموا ان الله يعلم **٣٧** فاعلموا ان الله يعلم **٣٨**
 توحيتم على الخاتم والكذب بعد العلم **٣٩** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٤٠**
 وحلا ان الله يعلم انكم هم على الله فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٤١**
 العلم بالتي **٤٢** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٤٣** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 العلم **٤٤** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٤٥** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 على **٤٦** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٤٧** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 من الله من قبلها **٤٨** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٤٩** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٠** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥١** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٢** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٣** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٤** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٥** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٦** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٧** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٨** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٥٩** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها
 فاعلموا ان الله يعلم من قبلها **٦٠** فاعلموا ان الله يعلم من قبلها

[illegible][illegible]

الذي جاءه فقال اما اهل هذه البلدة فقد سبوا نديته وما عجزوا عن
مقتدره سبوا من ان الله يقول وما كان المؤمنون ليقيموا كافة طول الايام
كل مرة منهم طاعة لتقبل في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
لعلهم يذنبون فقلت طيب من ان في ذلك فقال ابو بكر لم يخرج من بينه
ما جازى الله به رسولهم ثم يده الوفاء فقد رجع اليهم على ايدى الحرب وهذه
الاولاد وقلنا ناصه على ان الله هو الله في هذا العالم السوسلية في
من العالم الشرعية المروية اذ الاحكام والتقليد لا يجوز ان في سلة الاما
ولو كان المولد من النصف الاجتهاد والمولد من قبول الانذار التقليد كما
استدلناهم به وعدم ولائنا الامية على ايرادوا نحن عن امارتنا ولا
خوف الظن لا استحقاقنا المقالة قوله من لان الحادثة اذا نزلت على ايدى
لم يكن مكلفا فيها شي من جوبها الاجماع وان كان مكلفا بالامتناع
كان من المصلحة الاصلية من جوبها الاجماع وان كان حينها فان في ذلك
كالمعتد وجوبها الاجماع وان كان حين حدوث الحادثة لهم تكليف ولا
يطاق اقوله كل القادى على جوبها الاجماع على اطلاقها عني
قالا اذا نزلت على ايدى من جوبها من التكليف فيما دخل ما اذ
الامر والاجماع والنصوص على انه ليس بكلف فيما يورثه دليل العقل
في تكليف الخاف على ايدى عبيدهم قال ان الله سبحانه على الناس بالانذار
وعنه

[illegible]

حجة العقل لقوله الامام ثم من وانه انما قد لو فاقط الباطن انما اول
 هذا جاري في العاقل الذي يبلغ العلم فان قبل البلوغ لم يكن مكلفا بالادب
 فان بلغ وجب عليه عقله بمقتضى اصول العقول لا الاعتقاد بالاصناف ^{حيث} فحق
 تنويره بالنبوغ والافاق والعصمة ونقله بمقتضى اصول العقول لا كقول
 المعلم والسفاعة والسنايلة والمعاذ والسقيم والحجم وعند الامم
 ذلك لعدم تكليفه بمقتضى ذلك عند البلوغ بط الاجماع والعقلية كذلك
 عند السلف والاسلاف بالجماعة الاسلامية وما اجماعا وما استغنى
 الاستدلال فاذا كان كذلك حين اول البلوغ وقوله الخطاب فهو مكلف بما لا
 طاق فانه لا يدرى في ^{العلم} اطلاق حتى يصل فاذا كان الامر في اصول الاعتقاد
 وما العقلية فذلك انك لا تعلم من عند العقلية فانه لا يدرى في الامر
 فخرج التي العقلية منها معتد به منهم والتقليد فيها جازم لا يدرى وهو
 انبعاث على الجهد اذا ما حصل العلم والى اخرى قوله في انما لا
 الحق النفع من التقليد فيها جرحه فخرج من اعتقادنا انما لا ^{يعلم}
 في غير علمنا ولا في تقليد غيره معلوم الصدق فيجوز لاشكاله على حال الخطاب
 الحق الذي حققه قوله الدليل الذي اشار اليه بقوله انما لا ^{يعلم}
 قوله لا يدرى لا يدرى انما لا يعلم وقوله في علي القول بانه ولكم في
 اسحق حجة لا خلاف ان هذا الدليل لا يدرى ان كان فانما لا يعلم

[illegible]

فقد اذعن من كل فرد منهم طائفة لا يقنعونهم المذهب والسيد والشيخ
اذا رجعوا اليهم لعلمهم بحديثهم فقد فرضت عليهم المسئلة فلو لم يكن
عليكم الجواب قال قالوا من تبادك وفيه خافهم يستحيل ذلك فاعلم انما
يتبعون احوالهم ومن اعلم من اربع هؤلاء **الاشعري** وكان له سبب متبع
انما لم ينص في جواب المسئلة على الناس خوف وجوب الجواب على المسئلة
ما قرر في الأصول النفاية من عدم جواز تباين اديان من وقت الحاجة
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد مراده الوسا من في الحسن النواضع قالوا سمعنا
قال علي بن الحسين ع على الاثر من انقض المذهب على شيعة ومثل شيعة
المذهب عليها اجماعهم اسعروا رجل ان يسئلوا فقالوا اسعروا رجل فاسئلوا
الذي كونه اكنتم لا تقولون فاجبهم ان يسئلوا فاسئلوا علينا الجواب انما
اجبت ان شئنا اسكننا انتهى فخلا عن هذه المسئلة استبعادها عن الحقيقة
لتقواع العقلية المعروفة عند الناس فاجلهم بالان في القضية على وجه
الاستحالة المعصومين في التعليم ليم وان التناقض والمعقول في القضية
في مقام بنية النص ايها المروي فان ما خالف الحجة وهو قول الزيد
فذلك هو المروي حكم الله فيهم في الشك والاشكال وليس حكم العقل لانه
العقل لا يوجبهم وهو الذي يوجب على الناس فرض ما علمهم **والاشعري**
مسند الى الامصارى قال قلت لابي عبد الله ع ان شئنا وان **الاشعري**

[illegible][illegible]

من الان في الجاهل وذكرا في جملتهم ان اول الخلافة بين العلماء واطهارها
 بعزهم من مذهب الحديث وفتحنا القيد من فيها وكما هو ظاهر على الخلافة
 الواضحة في اصول الفقه وغيرها مع كونهم من السوقة المستقلين بالبعاد
 السوية في ذلك لكن مع ما سارتم الفصل وكثرة مسائلهم فاعرج في ذلك فلا
 تكلف بالاصطلاح بل كل كلفا به هو دور في الواسع بالانفاق خلاصة القول
 من اوضح الاصطلاح التكليف بالاصطلاح وان عصفها بما هم في شقاء **الاصطلاح**
 السلة اننا نجعل الخراج في استقل في هذا المثل اصول الحق ليعرف المصوب في
الاصطلاح اننا نستعمل بالبعث المتنازع في حفظ في المقامين لكاف الباعين
 او قول قول انبي في الامام ثم جد ثبوت مسددا وعصمها في المثل اصول
 والعرف وعين من قبله والذي اوجب حكمها عاقب من استقل هذا العلم وانما
 خطوا استقل ليعلم الخطا ووقوعه في العصبة في الانبياء والائمة عفا عن ذلك فلا
 وعينا ليعرف ما اورد من قول النبي اسلام الامم في بلاد الامم في السكان
 بعد ثبوت نبوته فلا تعقل والافتقار لا يقع بعد اولى **الاصطلاح**
الاصطلاح اننا استقامت على استحقاق النهاية في القول وتضمنها في القول
 فضا شتا بالبعث انما اطاع بجرم القول على الخط في الاصول والعرف في
 تحقيق قول غير المعصم لاننا يكون لغة شتا وروي بطريق في الامام
 واية اصول في قوله في المعصومين عفا عن ايامهم فستهم لخصه وقد

وسماهم خافلين لكنهم فاقدين روح العلم وفكر اليقين ^{علة}
 تحريمهم غيرهم عن دفع هذا الاشكال وزوال وجوب الاعتقاد ^{الذي}
 بعد نقل الاصول والافانوف والديناميكيين ان يولد من العلم ^{الذي}
 فيكون زيادة موضوعه ونقصه وذلك ان العلم هو العلم ^{الذي}
 انفسهم لان العلم لا يمكن الا في الحق ويكون ان يولد من العلم ^{الذي}
 الذي يكون فانه لا يمكن نقل احوال رؤسائهم وكونهم تارة فاصناف
 واخرى معضولين وتارة فالحسين داعين واخرى معضولين ^{الذي}
 ليكون في حقيقة دعوتهم وبنائهم في تعيين العلم والاصول ^{الذي}
 يعلم ما داودا في اولها **قوله** ولو كانت ذلك الحجة اشارة الى ^{الذي}
 اخروها من الوصول بالحق وجهم ادا من عباده في الشك في ^{الذي}
 الشرعية يكون الانتماء الى الوحي وبناي الاشارة الى ^{الذي}
 جاني في دين الله وحكمها واجب على الشريعة والاسلام ^{الذي}
 بالعلم من الناس الاستقامة فيها والاعتماد على العلم ^{الذي}
 على تبادلات العقيدة من عقولهم لا يولد من العلم ^{الذي}
 عن اسبيل عقلها واسبيل كثير من العلم كالمعنى في هذا ^{الذي}
 والهدى وهو ان يكون معلوما من الله وحججه الاسماء ^{الذي}
 قوله على ان يكون فيهم من اجل انهم لا يولد من العلم ^{الذي}
 في

العلم

عن اولها ثم بالعلم بالظلام عن فهم من ادراك العلم والاسماء ^{الذي}
 قالوا ان باب العلم في الوصفيات مسدود فكيف يحصل العلم ^{الذي}
 والوجدان الظاهر في كون الكتاب والسننطين وكذا في ^{الذي}
 وحصولهم قد يكون لانهم قد خالفوا الطريق في ^{الذي}
 الصحيح ولو سلكوا سبيل الاعتقاد لما فاهوا في الظلام ^{الذي}
 فاهوا في سبيل الذين خالفوا وكونهم عباد انفسهم ^{الذي}
 المستبين بالمجتهدين حيث لا يكون طريقه من العلم ^{الذي}
 ومنه يعلم انهم لا يعلمون منها انما كانت وكله ^{الذي}
 في الحقيقة ليسوا بعبد الله لانهم لا يعرفون من ^{الذي}
 بلنا بل يجدون انفسهم التامة واحكامها الفاضلة ^{الذي}
 لجلهم بان اتباع الحق فبان كما روي في تفسير قوله ^{الذي}
 وحيها بهم يا مازن الله قاله اما والله ما دعوا ^{الذي}
 وروى عنهم ما اجابهم وكلمهم لعلهم يحلوا ^{الذي}
 من حيث لا يشعرون **قوله** ولو كان الله يريهم ^{الذي}
 على ان حقيقة الله سبيل الفصل باين العباد من ^{الذي}
 وصفتهم ليس على عدم صفاته بل الاجتهاد ^{الذي}
 انه ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه ^{الذي}

العلوم

بانه لو كان راضيا بقبولهم وتخصيصهم لما بين الامور ^{الذي}
 انكتب العقيدة على شانهم ولما بين الناس من ^{الذي}
 بغير ما اتوا به من التظني والاعتقاد في الامور ^{الذي}
 فاستولى اهل الشك وان كان لهم الاعتقاد ومن ^{الذي}
 انظروا ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم ^{الذي}
 بما انزل الله فاولئك هم الكافرون **قوله** ثم ^{الذي}
 الشاهد ان الله تعالى لما اراد ان يبين انما ^{الذي}
 العلم وصراط سبيل وضعه في كتابه ^{الذي}
 الذي لا يبين له العلم والادراك والعلوم ^{الذي}
 الذين يبينون الايمان الى الايمان والحق ^{الذي}
 فادخلوا الباب محبلا لم يزد الا بعد ذلك ^{الذي}
 ببليل **قوله** ولم يفسد سبيل الحق ^{الذي}
 انهم في الدنيا كما يرون في انهم في ^{الذي}
 ويحكمون بالحق في الجليل ثم انهم انما ^{الذي}
 متبعين بغير ما كانوا عليه ^{الذي}
 ولو لم يكن الله سبيل الايمان لم يكن ^{الذي}
 من الله فيهم من محضون خبر استدلوا ^{الذي}

الامر جميعا وقول ان الله قد حكم بين ^{الذي}
 وقول انكم الرسول قد رآنا ^{الذي}
 واضطربوا الرسول واولي الامر منكم ^{الذي}
 اسعد الى الرسول وقوله من طيع الرسول ^{الذي}
 رسول الله اسوة حسنة وقوله فانما ^{الذي}
 والاطاعوا الامر منكم وقوله ولوروه ^{الذي}
 العلم الذين يستنبطون منهم ^{الذي}
 والادب في ذلك لا يخص كثره ^{الذي}
 تقولوا انما قصدنا انفسكم ^{الذي}
 وقوله اسعدكم لكم ام على الله ^{الذي}
 كذبا وكذبا بالان في غير موضع ^{الذي}
 يعلم وقوله انما انظر لا يبين من الحق ^{الذي}
 بعض الاقارب لا يبين من الحق ^{الذي}
 لم يوجد عليهم شيان الكتاب ^{الذي}
 السنتهم بالكتاب لتبين من الكتاب ^{الذي}
 حرم الحق لانه وان تقولوا على الله ^{الذي}
 لا انكاد محض **قوله** كانا استدلنا ^{الذي}

بان

١ وجاز ان يعبد بآذان خرج عن هذا الاصل الاصل ما وجد في
 بالطريقة التي يخرج من عن طاعة وقوله ما بالمرسل وكذا في
 كقولهم في كل من اصابه مني وقرئ في فاستلوا اهل الذكر انكم لا
 وقرئ في كل من اصابه مني وقرئ في فاستلوا اهل الذكر انكم لا
 في شوقه وانما قد روي في قوله ما بالمرسل انهم كانوا
 الذين يقيمون الصلوة وفي قوله الزكاة وهم لا يكونون ومن سئل عن
 كقولهم في كل من اصابه مني وقرئ في فاستلوا اهل الذكر انكم لا
 لم يضلوا بعد في قاعها ان يفتنوا حتى يردوا على الحق وفي قوله اني
 ليكم ما انتم منكم من قسما على ما يقرئ في قوله ما بالمرسل انكم لا
 منكم كذا في قوله ما بالمرسل انكم لا في قوله ما بالمرسل انكم لا
 وانما في ذلك ما لا يخفى **في قوله ما بالمرسل** ما بالمرسل انكم لا
 ولله الشرف والحق في هذه البلاغة في كلام الله جل وعز
 والامر ما قد جرت على اهل هذا العلم من ضلاله وحسن الخصال
 من اجل انهم قد جعلوا في هذا الكتاب على انهم روي في قوله
 يؤمنون العظيم ويؤمنون كبير الجرام يقول الحق عند الشهادتين
 وقوله اعترف بالهدى وبما انطوى عليه قسوة الانسان والقلب
 الحيوان لا يعرف بالهدى وبما انطوى عليه قسوة الانسان والقلب
 الحيوان لا يعرف بالهدى وبما انطوى عليه قسوة الانسان والقلب

[illegible]

الاول باناصحه من النار وانما في قوله العذاب اذا اجتمع مع هذه الاشربة
 العباد اكثر من الاول وان يكون اشرفهم اصل الخسيس مع عدم العباد على
 في الاصل والفرع الخان قال خاتم يصلح من الخلق الى العباد لهم راسا وعرضنا
 الاشارة الى من يتبع من الخلق والاداء لتمام لا يتبع ذكرها كما ينبغي ان يفي
 ٢ ماره مستندنا الصاوي في رسالته الى اصحابه اذ اى ابا عبد الله عليه السلام
 الى ذنبه الاربابه او القبايس لم يفتنا ان قاله من طلب ما عند الله تعالى
 او لم يزد من ما لا بعد الخان قال ان اصحاب الله في الدنيا هم في الآخرة
 مدحهم ٣ ماره باسناد الى الصادق عليه السلام في رسالته الى أصحابه
 لا يصحاب وارهم عباد الله وانظر اليها وقادها انما العصابة المرحومة المنيحة
 ان القبايس كما انهم من الخلق فاعلم انه ليس منهم الله ولا من امره وان ما خلد
 خلق الله في دينه هو ولا يري ولا يفتقر اليه ان قال في اخره وكان له في كل واحد
 النار من عذبه ان ياحدهم عواذ والاربابه ولا تقايسه **قوله** قد كثر من ابراهيم
 الردا لانه لا ياتي على خطا البشعة فاوردناه في كل موضع باعتبار نظره في ذلك
 ٢ ماره بالصدق في العقل مستند الى من يشره قاله خلدنا
 فابوجه في قوله عباد الله فقال لا يجهل انما الله ولا نفس في الدين بل انما
 ان قال وجعل عظم خلق الله في النار فاذا اقبلت النار قالوا ان الله قد اقبل والنفس
 شاهدين ولم يقبل في الزمان الا بعد من انما العظم الصلوة المبرهون قال الصادق

خلافا لغيره على ان النار
 كذا في كل موضع لا يخرج من النار
 الا الذين هم في النار من عواذ
 رايه ولا يقايسه

ابواب

قال

قال في الالماني يقيض الصوم ولا يقيض الصلوة فكيف يتروك التماس فائق
 اسد لا تفسر **قوله** هذا ايضا حكم ورد على حكم متفق القياس الاول هو للعلم
 الزا اهل من القتل وفيه البقي باقل من رتبة شهود والقتل شديد من اجاعا
 فيلزم حكم القياس ان لا يكتفي به باقل من رتبة لولم يرد ٧ ٢ ماره
 فلهذا لا سلام مستندنا جعفر بن المعنى الخطيب في تحرير الفضل ويشير الى سبيل
 قال في قوله جعفر بن اسحق الا سبيل الى من قال قلت لابي وقت الله قال دخل
 هذا القاسم في القتل فبانه المخلص من ذنبه عليه فقال يا ابا الحسن ما تروى في
 المرحوم من القتل على الجمل فقال لا فقال فستقل في الجنايا قال لا نعم فاعا على القتل
 شبه المستحق للقتل فقال يا ابا الحسن فافرق بين هذا وهذا فقال يا ابا جعفر
 الدين ليس يقاس كغيره انتم تعلمون انما انا صنفنا كما صنف رسول الله
 عليه وآله وقلنا كما قال رسول الله كان رسول الله يركب راحلته فلا يستقل عليها
 وتؤذي الشمس فيستر جسده بعضه ببعض وربما ستر وجهه بيده واذا اراد ان يستقل
 بالجلود في البيت وفي الجدار ٨ ٢ ماره مستندنا ابن ابي عمير
 بن الفضل قال في قوله جعفر بن محمد بن خالد كان هناك ابن الحسن بن محمد وابراهيم
 قدام الله وترجع بين يديه فقال يا ابا الحسن جعلت فداك يظن قال لا يظن ظنا
 بل الجمل ويظن بالبيت والحياتان نعم قال لا ففعلت شبه المستحق فقال يا ابا الحسن يا ابا

الصلوة

ان نقبس رسلنا قال لا قال ما اراك تحزن ان نقبس شيئا من عذبت الموحدة في
 العيين والمارة في الاذنين والبرقة في الخنجر والعدو في القلم قال لا قال
 قول عرفت قلنا وانما اكثر ما خرج ايمان قال لا ولا في الحديث ان قال يا ابا الحسن
 قال القياس فانما في حديثه لا يابى عليهم انهم من الله قال لا قال في قوله لا يابى
 فلهذا ما تراك وتخرج ليس فانه لا يخرج من خلقه فخرج من خلقه فخرج من خلقه
 والقياس فان من الله فيمن على القياس **قوله** ما روى في قوله من عواذ
 عن ابن ابي عمير في قوله من عواذ قال لا اوجبه كما عرفت اهل العرف قال نعم قال
 ففهم قال كتابا من عواذ قال لا اوجبه كما عرفت ما روى في قوله من عواذ
 الاصحاح الى ان قال اوجبه ليرى علم بكتاب الله انما صاحب قيس قال في قوله
 فانظره في سبيل انك مقتضا انما اعظم عند الله القتل وانما قال في قوله
 قال لا يكتفي به في القتل بشاهد من لم يرض في الزنا الا بامر من قال لا
 افضل ما عرفت قال في قوله افضل قال لا يوجب عواذ من عواذ القتل على قضا
 فاما من الصلوة في اجابها وذن الصيام وقد اوجبه الله حيا ففاد الصوم
 دون الصلوة من قال لا يوجب انما من المني قال لا يوجب انما من عواذ
 ان يجب العمل بالبر دون العمل بالحق والبر والحق الا ان كان العمل بالحق
قوله كل هذه الاثنية تنقض القياس الاول والثاني والاولان لا يوجب العمل بالحق
 وشان الدين من الخلق من الخلق **قوله** **الصلوة** ماره بالصدق

الصلوة

ان الذين ليس بقباس كقباسك وقياس احكامك ان امر من اجل ارفق كتاب في
 الخلا كدنيه بشاهدين ولم يرض بها الا بعد من ارفق كتابا بالترجيح واهل بلا
 شهود فاستقيم بشاهدين فيما اقبل الله والظلم شاهدين في الدين والظلم
 فلا يفتن في السكاح رسول الله ولم يظن ومن عواذ **قوله** لا يوجب العمل
 والجدار ففهم كما فعل رسول الله ففهم ٩ ٢ ماره بالصدق في
 مستندنا الحديث القدسي وما عرفت في قوله القياس في روي ٩ ٢ ماره
 ابو محمد العسكري في تفسيره في قوله من عواذ في قوله من عواذ في قوله
 بالقياس لكان من الرجل اوله بالحق من عواذ **قوله** لا يوجب العمل
 القياس الاول في قوله ١ ٣ ماره بالصدق في قوله من عواذ في قوله من عواذ
 ابلخس قال انما هلك من كان فيكم بالقياس وان الله تبارك وتعالى يفتن به حتى
 اكمل جميع دينه فخللا عواذكم بما عرفت من الله في قوله من عواذ في قوله من عواذ
 بعده فانه في عواذ الله حتى انه في قوله من عواذ في قوله من عواذ في قوله من عواذ
 ما يحتاج اليه الناس الا بعد من كتاب السنة ٣ ٣ ماره بالصدق في قوله من عواذ
 في الاحكام من روي في قوله من عواذ في قوله من عواذ في قوله من عواذ في قوله من عواذ
 على جعفر بن محمد بن رجب بن عواذ في قوله من عواذ في قوله من عواذ في قوله من عواذ
 لم يرض به في قوله من عواذ في قوله من عواذ في قوله من عواذ في قوله من عواذ

الصلوة

ان

قد

[illegible][illegible][illegible]

السؤال عن معنى الاعتدال في الغرض والتكليف في جوابها اعتبارا للحجاب عن وقت وجوب السؤال واستلزامها تأخير البيان عن وقت الحاجة وليس كذلك اعتبارها بالمتصورين بأن المتأخرين سيقبلون بالثواب حين تأخير الجواب عن وقت الحاجة تأخير البيان عن وقت الحاجة مع أن السؤال ليس السعي للاستبصار فيه وقد عرفت أن جميع المسائل التي استقر وجوب الجواب فيها وإنما وقع الإشكال العقلي من زمانها فاعتقدنا أن التكليف بالاجابة ليس هو الجواب بل هو ما استقر عليه من العمل بالاحتياط ويتوقف في الفياض على ما يعين له الشارع وغيره من التوجيهات فلا بد للجواب بقدر ما يقع بالاحتياط وكل ما يقع قبل الاجابة السؤال هو إمكان الاحتياط فلو علمنا هذا عتبر مسلم لان وجوب الاحتياط مع عدم تمكن المكلف عن العمل بالمسئنة وحكمها وقيل السؤال عما احتاج اليه من العمل على الجواب ليعلم ان العمل بالاحتياط كان كذلك الاسهل فاذا ظهر عن غير ذلك المعبر عما لا الاعتدال لانه المراد بالاعتدال في تأخير الجواب هو ما لا يكون في وقت وجوب السؤال الذي هو عند الحاجة اليه فلو استعملنا في تأخير الجواب عن وقت الحاجة ولا الاعتدال بالاعتدال في وقت الحاجة وانما عارضنا هذه في وقت الحاجة ولا يصح تأخير الجواب عن وقت الحاجة وانما عارضنا هذه في

ليكونوا الاثم ثم عزموا على ان يقولوا ان هذا الامر بهيول الله عز وجل فقلوا
 ولو كان نوعا من الجوارح لاضاعنا ايماننا عندنا لعلمنا ان الجوارح التي هي من جنسها من العقاب
 الشخصية في هذا الباب ان تأخير العذاب عن ذلك لا ينافي عدم العقاب الشخصية
 مع هذا فاذا علمنا ان ثبات الحكم ونفيها بهما يقولون وهو ليسوا بالاسيول
 الاسيول عن ذلك لاسيول في حق المؤمنين حسب كونهم من جنسهم ليسوا
 في حقهم بالسنة والسؤال عن هذا الاخبار قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حقا سببا لذلك الحق وليس خصا على التخصيص **ع ٧** فانه
 عزموا على ان يقولوا ان هذا الامر بهيول الله عز وجل فقلوا
 ولو كان نوعا من الجوارح لاضاعنا ايماننا عندنا لعلمنا ان الجوارح التي هي من جنسها من العقاب
 الشخصية في هذا الباب ان تأخير العذاب عن ذلك لا ينافي عدم العقاب الشخصية
 مع هذا فاذا علمنا ان ثبات الحكم ونفيها بهما يقولون وهو ليسوا بالاسيول
 الاسيول عن ذلك لاسيول في حق المؤمنين حسب كونهم من جنسهم ليسوا
 في حقهم بالسنة والسؤال عن هذا الاخبار قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حقا سببا لذلك الحق وليس خصا على التخصيص **ع ٧** فانه

[illegible][illegible]

وباليوم الاخر وقام على من طهر الحكم والبر والعدل
 العلم الامثل من قبل علمه من قبل العلم الامثل من قبل العلم
 عزاي بصير قال سئل ما بعثهم عن عبادة والادب وسائر الخصال
 كافي الصغار والافراد قال لا يجوز العلم الامثل من قبل العلم
 من قبل العلم الامثل من قبل العلم الامثل من قبل العلم
 قال هذا انما جاء عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله
 النعمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 موافق في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 الله قال فقال ابو عبد الله عليه السلام انما كانت عجرة وزيت
 من السواقي فما نبتت من اصلها فخرجت عجرة وما كان من لقاط فموتوا
 على اخرجوا من عند الله قال عبد الله بن كبريت عن ابي عبد الله عليه السلام
 من يري ابو عبد الله عليه السلام فقال لا تشرع هذا السلام في هذا السلام
 ميمون عن عبد الله بن ميمون ما اقبلت قال لا الا اذا اقبلت
 لا مثل نفسه فاحذر انك لو لم تدر من وادرسوا الله وعلوهم واولادهم
 عندهم فاجابوا من عندهم من صواب واما ما جاء من عندهم فاجابوا
الثالث عشر والاسم ما رواه عن عبد الله بن مسلم قال سمعت
 ابا جعفر يقول من طهر قلبه من رياء وشا ولا فخر وما وجد العلم الا

الاول

ما رواه باسناده عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 اهو اجمع واحكام يتدبر الحديث
 من رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا بد من اربعة فليعلم العلم الامثل
 لم يفعل عليه السلام ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 من اذ في اربعة فليعلم العلم الامثل ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 ما رواه بالاسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 النبوة بالتوحيق والاسلام بالعدل وكيف ذلك قال انما هو ان
 جها ١ ما رواه عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام
 ابا عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 يكاد عبد الايمان وليا من اهل بيته ومولا به يوفى عند يمينه بالحق
 من الله ويصلح الخلق ويؤمر برؤس الكافرين يعبر عن الصغفاء
 كما من ردا او لا يبصار وتوكلوا على الله ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 حله وحبس رجل وكمل الله في نفسه فخرجنا عن قصد السبيل
 تكلم بوقت الحديث ٢ ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 حكاه في الحسن الاول ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام

الاسم

ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
 الله كل بعة ضلالة وكل فني ضلالة في انما اقول هذا الله
 من علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 هو واجبة وقد فعلت الاختيار على قائلها فها هو كل بعة ضلالة
 ومما قد وقع وكان حينا ما استبقينا اليه الى غير ذلك من الاخبار
 ما رواه عن حريز بن ابي رزاة قال سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام قال قال علي بن ابي طالب عليه السلام
 سنة ٢ ما رواه عن الفضل بن شاذان عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا كل بعة ضلالة وكل فني ضلالة
 الى انذار ٣ ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 الله النبي يوم القيمة ٥ ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 المعقول عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 فاكمل الله من الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 فقه عبد الله بن ابي عبد الله عليه السلام ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 ولا صواب الا في اخذ من اهل البيت ولا من اهل البيت ولا من اهل البيت

وهو

وصواب الافتتاح ذلك القضاء بابه واو له وسببه على ابي
 طالب فاذا اشبهت عليهم الامور كان الخطا من قبلهم اذا اخطا
 والصواب من قبل علي بن ابي طالب ٧ ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام
 ما رواه باسناده عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم
 ما رواه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 الى صاحب بعة خرقه فقد مشى في هدم الاسلام ٩
 ما رواه عن حريز بن ابي رزاة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 النعمان قال لا قلت والاصحاب قال لا قلت ثم اصحاب الغنائم
 النعمان قال نعم قلت فكيف جاز ان لا يقيم الطبيب ولا يقيم النعمان
 لولا ان كان ضا طرا قال لان الطبيب سنة والنعمان من غير الصيام
 ما رواه بالاسناد عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان عليا كان لا يخلع الا المديق وكان علي بن ابي طالب كان لا يخلع
 الا المديق من المديق من ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 صرهم الله بذلك ٣ ما رواه بالاسناد عن ابي عبد الله عليه السلام
 الفضل بن عمر عن ابي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 لم يبق على ابي عبد الله عليه السلام الا هذا فعل ابي عبد الله عليه السلام ٤

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

الاسم

دعوى من غير علم من عند حكم الشرع فيكون تكليف حكم الشرع وحكم الشرع
 الواقع في النفس الذي في حقه المظن وعنده قبول البينة وصدره لا بد من
 واحد المال من غير حق اعطائه ان لا يكون محققا مسدودا وهو البينة العادلة
 ويكون حكم الشرع الواقع في القطع من غير حق الشاهد في ان يشهد بالحق مع العلم
 به لقوله في الامر بعد الحق وهم يعلمون ويكون حكم الشرع الواقع في المظن
 من غير حق الدعي ان لا يدعي خلاف الحق ولا يحد الا حصره وان شهد ان شاهد
 زور وقبحا عن الوضع الا لحي في الشهادة وهو الصلح يمكن ما خلا في
 في الشهادة استحقاق العقاب لاجل ذلك ووجهه عليها وفي ذلك ان لا
 اخذ من غير علم على لزم واما القام فكتاب على فعله لتحقيق شرط الحكم
 البينة في ذلك وحيث ان على حمله الحكم في الشهادة الامارة الحق ووجهه على
 واجب على المحل من الاخذ بصدق البينة في قولهم انهم جاداه
 المتدبر من عندهم تحقيق شرط التكليف من غير التحمل وان يفعله ووجهه
 على تركه ولو كان الزوي كما يوجب القبح والصلح بالاجل والحق في
 الاخير في الوضع الذي في غير ذلك الشاهدات في شهادة عاقر عن حكم الشرع
 ثم اعلم ان قولنا ان الواحد يضاف الاثنين والتسعة مضمر وهو واحد
 الصلح بل لا بد من قول من حيث الخبر مع قطع النظر عن الامر في
 محقق الصدق والكذب على سائر الاخبار ومن غير خبر في الخبر ووجهه لا
 محتمل

محتمل الا الصدق كمن يصدق ان وفيما الاية باصل البينة الشهادة
 سببا لتحقيق الحكم الشرعي وكذلك الحضانة سببا لتحقيق التكليف الذي في العلم
 الحضانة والتوفيق في هذه الاخبار الموجودة من طرق اخرى اياها الحضانة
 فيكون ما عينا باعتبار انصافه في الظاهر متضمن احكاما للبينة الشفوية او القولية
 في هذه الاثبات بالنسبة الى هؤلاء المكلفين والالزام من رفع التكليفات
 المكلفين من التوفيق **سبب** **والا** فان قلت ما التامع من ان جعل
 على المحل الحاصل من الامارة المعروفة او مطلق القولين سببا في
 التكليف العقلي وجهه من مطلق هذا القطع سببا لتحقيق الحكم
 في هذه بغير علمه من حيث ان فيه الطوق لا شاف في علمه الحكم فلتنا
 التامع منها من كثر باعتبار الفرق الموجودة الاول ان القول بل
 يستلزم القبول وهذه تخيصة بمحمد فبا اقول وقد حصل من الظن
 الذي هو سبب تحقيق الحكم في حقه وهذا خلاف ضرورة الامارة وسائر
 المظن في ان الشهادة العدلين وجوبه ان يقع العين سببا في
 اجرة الحكم لا من حيث حصول الظن بل من حيث ان حق لو لم يحصل
 الحكم لو التحمل او يكون ان شاهد من الظن بل يحصل الظن بالعلم في
 حصل الظن من شاهد آخر من الشاهدين في اجاز الحكم لا قبول ذلك
 الشهادة في الجرح والحداد عدم الامانة هذه الظن فانه ثبت ان لا

قبول الشهادة والرواية ليس حصول الظن ومناط الاحكام البينة في
 نظر المحقق وهو علمه فلو لم يحصل له الظن من كتابا وسنتا وغيرهما
 البينة ما دبر لم يحل الحكم لعدم صدق قوله الذي هو مناط حكمه هذا ما
 الذي في حقه وقوله لا بد ان الصغرى تبطل القضية وتفسد النتيجة
 اذا الامكان بالانصاف معتبر غير محتمل وانما الاختلاف في الموضوعات
 اختلاف اسبابها احكاما تحقق سبب في علمه موضوع وحل حكم معلوم
 غير محتمل فلا اذا تردد المصل في هذه الوكعات وتغير في ترجمه من انك
 والاربع مبرهنة هذا التردد والشك سببا لتحقيق موضوع الحق في احكام حكم
 صلي اخر في الاحكام مستوعبة لموضوعات متغيرة في الحقيقة والحوادث
 شك او ظن او جهل او غير ذلك اسباب لتحقيق الموضوعات الحكمية
 الاحكام وكلها احكاما تحقق موضوع وكلها تحقق موضوع عمل عليه
 مقطوع فلا مسبق في اختلاف الحوادث الباعنة لاختلاف الموضوعات
 فلا لا بد من العلم بالاختلاف لان مناط العمل هو الاحكام المعلومة
 المستوعبة لموضوعات العلوية والحوادث واما في من غير الاختلاف
 الاحكام فمن ظن البينة وصغيره من غير الظن وتختلف البينة لكون
 مناط الحكم هناك لان البينة محصل على حكم شرعي فيستلزم البينة
 لا من غير الخطا والاختلاف وهو صحيح عقلا لا محققا من العلم والظن

الموضوعات الباعنة حكم البينة
 على ان كان لا لا في العلمين
 هناك قطعية لا في العلمين
 في العلمين لا في العلمين
 العلمين لا في العلمين

اقول ان يكونا بالجميع من السابق للتأخير عن انهما معا والفرق بين العلمين
 في الحكم الاجتهادي وظن المصلي في الوكعة الثانية باعتبار مقتضى الظن
 الاول هو نفس الحكم الذي في مقتضى الظن في الثاني هو موضوع الحكم
 العمل نفس الحكم لا نفس الموضوع ونفس الحكم جعل الوكيل في الموضوع جعل
 البينة فمقتضى الظن في الثاني انما هو الشاهد في الخبر البينة العينية ما هو مقتضى
 الشهادة والخبر الذي في الصدق وهم يعلمون ولو عرفت ان الموضوع الذي في
 في علمه لا يصح فساد ما يتبعه في علمه انهم والمحمد غير من غير علمه
 موضوع من غير صدق في الخلاف والفرق في اختلاف الشهادة والخبر فاما
 الموضوع عليان وعلى فرض الصدق غير محتمل ان التامع ان الشاهد
 في العلمين من غير محتمل عندنا جميعا والمحمد من غير محتمل في العلمين
 الذي ليس محتملا ولا معقول وكثيرا ما يقع الاشتباه بين الظن والحاصل
 من الامارة الاعتقاد المبني والجهل المركب بل لا بد من فرق بين هذه الشك
 التامع ان الشاهد في الخبر باثبات عندنا في المقابل للصواب في
 المحقق عند محققين من علمه في المظن في غير هذا العلمين
 التامع ان صيرورة شهادة العدلين من غير ان يقع العين سببا في
 الحكم المظن اجزا لا يتصور لا مقطوع بالانفاق وكثيرا ما يقع المحقق سببا
 لتحقيق حكم في حقه ووجهه مطلقا من غير قطع لعدم الدليل في

وجهها

تقد في رايها بعضها في المجلد كما ان من سببها اعتقاد
 الواسع والاستحسان في الاصول ان هذا المكلف انما يشاء منها
 على حجة التسليم وقبولها من حيث انما هم دون ضم شيء
 من قوة الفكر وروية النظر يخرج به عن حد الشبهة بل هو
 ويحل في الضعفاء المرجوحين كما هو امر في هذا الضعفاء
 الله الضعفاء من سببها انهم اهل التسليم فان اخذ بها
 اولئك التسبغات لا تظهر وقع ايضا خارجا من كمال الحق في
 محيل من مع امر كل هذا الضعفاء والاحتمال فكانت الرغوة بال
 قبولها في سببها المذكورة اولها صريح في نقد الاسلام عظم
 ضغين واحفظ فان المقام من زوال الاحتمال **الفائدة السابعة**
 في اثبات الشيء الذاتي للظن وان الفهم الجلي الاحتمالي في
 العلم بتسلك السبب ان الظن هو الادراك الناقص الظاهر في
 عقله بعد خلاصه من كماله لا يوافق ظن ولا يتصور حقيقة الا
 اعتقاد الخلاص بعد ضيق الجليل الذي هو الشيء والشيء حقيقة
 العقل والحق كما انما هي لا من المصور ما نحو في حقيقة
 في حقيقة الانسان ولا في ان بعض افراد العلم الجلي من بعض
 افراده معقول ان الشك في العلم الفاصل بين العلم والظن هو
 العلم

ثم
 و

اننا اقول من العلم الفاصل بين العلم والظن هو
 فليكن ان يكون جميع افراد العلم دون الفهم الجلي الذي
 السبب في كماله من الجليل لا انما نقول ان حقيقة العلم من حيث
 تعقب حقيقة الجليل الذي هو العلم الجلي على غيره والعلم
 الحقيقة في بعض الافراد بالنسبة الى بعض افراد العلم في حقيقة
 العلم لا استلزام الحقيقة بعين السبب فيها واستواء الافراد
 العلم في عالم العقول وضفاء المقبول كمثل التمسك بالصدق
 ظاهرا وبها وباعتبارها بالعلم المذكور تقرب وتبعد من سببها
 وتكون ظاهرا وبها وباعتبارها بالعلم المذكور تقرب وتبعد من سببها
 والخبر في ذلك التقارب ليس في حقيقة الشيء ولا في اختلاف
 بطلان بل بعض افراد العلم بسبب اختلاف الظن في سببها
 وكذا في العلم من علم العقول وفي العلم في حق الشيء والاعتقاد
 الخبر في بالنسبة الى من في المذاهب اولها صريح في انما هو
 في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 جميع الافراد في اختلاف سببها وضفاء المقبول كمثل التمسك بالصدق
 والاعتقاد في الاستدلال بالبرهان ثم في حقيقة العلم في حقيقة العلم

ثم
 و

العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الشيء في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 ان الشيء في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 للمدعي في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 السبب في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 هذا العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 نقصان في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 لا شأنا في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 لصلاحيته في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 كماله في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 حقوق الموضوعات في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 في سببها في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 وخبر في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الاحكام في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الانبياء في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 هذا الحكم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 او في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم

ثم
 و

ففي حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الوصفية في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 مظهرية في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الصغر في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 العوض في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 العتبات في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الصغر في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 بالعلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الاختلاف في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الحكم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 ثم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 وكذا في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 قال في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 الناس في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 ومعلوم ان من ان السبب في حقيقة العلم في حقيقة العلم
 وهذا العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم في حقيقة العلم

ثم
 و

من جهة

من فاشيونا ولا من قول في معلوم وحكمه اذا اود بالاشياء
 ظلي يخصص هذا الشاكلة فان السماع بالواسطة كان غالباً في
 زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك باب مفتوح على هذه الوجوه العينية
 التي كانت له كان فتح باب من شرائط صحة التكليف شرطاً فعلياً أو
 فاسداً مستلزماً ارتفاع التكليف ولو لم يكن شرطاً فلا عبرة بانسداد
 وانقضاء قوله لا سبب الحق في التكليف لاهل من اولادهم
 الاول ان شركتنا مع اهل زمان المعصومين في التكليف الكائنات
 بشرط وصول البيان كما كان تكليفهم كذلك فلا يجوز فيها التماسية
 بالظن وان كانت بشرط البيان فهو خلاف اهل التافان شركتنا
 فيما وصل اليها حكمه ودليله فيما لم يصل خلافاً لاهل زمان ولا ينبغي
 معهم فيما حقق فيه شرط التكليف فحق الرب مطم نفس الرب انما
 ان التكليف وهو شرط فيه صحة التكليف شرطاً فعلياً وشروطاً شرعية
 ولا فرق بين شرط وبينهم في هذا لا يجد فيهما وقوله وليس في
 علم ضرورة الحق لا الاظن دعوى محض وان علمه لكون الكتاب
 لا يفيد نفسه الاظن تقلدوا فان الكتاب من حيث هو كتاب
 خبري جازم لا يجري فيه حكم الخبر فانما في خبره كونه بلا شرط
 من حيث ان كونه كلاماً لله وحيه وحده في الرسول امر مسلم

مقدم

مقدم كونه الكتاب بنفسه مفيداً للعلم لا بغيره ولا بغيره ولا بغيره
 الاصلية في العلم بغيره بان مفيداً للمقطع بعد التكليف وما ورد
 فيه بيان دلالة هذا كونه لا بغيره لكونه شرطاً وقوله على هذا
 الحق قوله لا الاطلاق وانما يفيد التكليف بالاطلاق انما منع من قوله
 لنفسه كما يقع العقلين وذلك الفهم بعينه موجود في التكليف في
 انهم لا يخصص كل منهما الا بضعف البصر فان كونه ظل قريباً وضعفاً
 نوع الحاطة الظن والخطا الاستدلال بضعف البصر وانما هو
 وهو خلاف ملاحظة كل منهما على ما كان في ذلك فجمع الاعتقاد في
 من الغائبة والاحتجاج بما حققا على ان لا بد من حكمه في الجهد والظن
 او بطلان خبره وقوله من قبله من سند قطعي من اجماع اولاد
 عقلي فيكون جميع الاحكام الاعتقادية باقرارها مستندة الى القطع
 من قول تحت العلم بواسطة الظن فلا يكون بعد الظن قبل ما جاء
 هذا الحكم الخاص وهو ان الحق جازم في نفس الاحكام كالمادة في
 الظاهر من غير التحقيق الكلية وهي نفس الحكمة ومن حيث هي
 اعلم منه وهي اعتبار الخصومة على انهم الاول يعلم الدليل المحرر
 ان ذلك حكم من حيث هو وان كان اوكلياً اطلاقاً مستنداً
 الحكم ولو كان خبراً الى الظن وان كان ذلك الظن مدخول قطع

بالظن المستند الى العلم
 على ان لا يفيد التكليف

الظن ليس قاطع بحسب المذاهب والذات لا تسلب عن الشيء بالاعتقاد
 وعلى العرف الثاني يستلزم في الدواعي من الدليل ان العقل
 لا يحكم بهذا الحكم الخاص باعتبار الخصومة من الدليل القاطع من
 ثم مع كونه غير محقق في النزاع ثم قيل ان يجوز بعد الظن
 استناد الاحكام الى اقلها لاعتقاد الضرورة بغير العلم في بعض الاحوال
 التكليف بما يقتضيه خبره من العبد باذن الظن انما هو عند هذا الظن
 من الحاجة لا شئ من العلة المحركة ودليل العقل في هذا
 يستلزم الخروج من علة الانبياء بل مرة العقل ثم قيل ان العقل
 لزوماً يقتضيه غير خاصه فانه من جزيي الدليل المتضمن لاحتمال النقص والادراك
 المتضمن لاحتمال الواقع لزم احتمال النقص وعدم التمام لان العقل
 لا يحقق حقيقة الضرورية اجتماع النقصين في الجملة فكما ان خبره
 الظن يكون غير محقق ولا منسحب قطعاً والالام يكون الظن ظناً
 فذلك انما هو من جهة خبره من خصوصية الظن الاجتهادي والواقع من جهة
 بغيره لا يجوز من نفعاً في خصوصية الاحكام الاجتهادية والواقع من جهة
 الظن الاجتهادي لاستحالة الاحتجاج بها في الظن المركبة حقيقة من جهة
 الجدل الاجتهادي الخاص ثم قيل لو كان ذلك مطعماً لما امكن من قول
 المحركة مشترك بين الكل فلا محل للتشبيح على مذهب الخلفاء في

الاعتقاد

الاعتقاد واعتبارهم بعض الامارات الغير المعينة عندكم مع لزوم
 هذا الظن القطع عندكم عند الموقف المصوب من التكليف الكلي
 ثم قيل ان بعد خبره من تسليم الاحكام الوجود الخارجي فلا يشترط
 المستلزم للوجود الخارجي من وضع المانع ووجوده العقلي ووجود
 خوطب الاعتقاد كما بين في محله فان وجوده العقلي هو في التكليف على ما
 بالعرفان مع فتح التكليف بالاطلاق كفتح الامكان وقد منع من التكليف
 بالشرط ثم من ثمة لا يشترط من وجود الشرط مع عدم العلم بالشرط
 كان وجود الشرط ثابتاً بالضرورة ثبت وجود شرطه وعلمه بما لا
 انما هو كونه الحدوث الغير المشاهد بثبوت الاعتقاد احد ثبوت
 الحدوث بعد ثبوت الحدوث ولتقص هذا الدليل يستلزم القول بالاعتقاد
 والسفسطة وانما الصانع فبما انه كذلك منع عن التوضيف العيني
 المتضمن خبره من غير كونه مساوياً لعدم التوقف في الخروج عن
 الملاذ ولزم النزاع والاضداد النافذين لغرض التكليف فيلزم
 صحة بطلان ومن اشياء تفيد ذلك وان كان ذلك من جهة خبره
 لزوم الخروج في التسمي الذي هو وامن من لزوم الاجمال المستلزم للظن
 ولزوم التكليف بالاطلاق المستلزم للعلم واستدلال الاعتقاد
 القول بغيره التكليف مع اعتقاد التوقف المستلزم للتكليف بالاطلاق

المعصوم
 لا يستلزم

بغيره والقول بالتوقف عن الشيء المستلزم للاجتماع والخروج عن
 العمل والاعلام المودي الى الخطا والافتراء والتعريف بغيره والاعمال
 ذلك مع كون التعريف اعلم من الحاجة الى العلم الجهد فقط لا لاسان
 بلا شك ولا دواء لهم وقد افاد العلم الجهد في الحاجة الى العلم
 وفي جميع الحوادث العظام مع سائر الحاجة كالمشاهدة من اجل الجهد
 الداعي الى الاحتياط في العمل والتردد والتوقف في الاشكال ^{التي}
 الخاصة في ارضها في معز الحلال مع عدم الحكم الفاصل كما في ^{المتن}
 سده في القوانين واما المانع فوجوده عن مد فروع من لزوم ^{المتن}
 لا في لزوم الخطا عن المرد ولزوم السبا عنو والاشجار والعناد ^{المتن}
 كما في لزوم الجهد من عند اختلافها في البيوت وروى ^{المتن}
 وعدمها ولزوم تحصيل الحكم العقلي المستلزم لتفقد المستلزم ^{المتن}
 العينة المستلزم لافاد الامانة الحق المستلزم لافاد ^{المتن}
 ايهم اذ لم يرد وقد فصلنا القول في المطولات ثم قيل في هذا ^{المتن}
 الدليل الذي ذكرته من الاحتياط في الاشكال في النظر في الالزام ^{المتن}
 عليهم صواب في قوله الحق في ايهم اذ لم يرد هذا الدليل فيمنع ^{المتن}
 العلم العقلي في الاشكال الشرعية منسوبة الى ما في غير هذا ^{المتن}
 لكان الغيبة وتقدرا الشافعية ولا ريب انما اشار كون لاهل بها ^{المتن}

في الاشكال وقد وردت في موضوع السنة كالحكاية في اشكال النظر ^{المتن}
 اقلها من العلم كقولنا ان النظر لا يفي عن الحاشية مع قوله في ^{المتن}
 الحق لا الضلال وقوله في الاشكال ما يدل على علم مع قوله ولكم ^{المتن}
 الساسية حسنة واما التبريد العقلي في الاشكال فما على جميع ^{المتن}
 بالنظر وليس في غير العلم ضرورة واجماع اوصاف العلم الفاضل ^{المتن}
 يدل على الحكم باليقين في الضرورة والاجماع والعقل الفاضل ^{المتن}
 بما يشي في بعضه في الفقه بل هي ما ثبتت بعض الاحكام ^{المتن}
 منها التفصيلات وعلى هذا فيضطرر الاستدلال في العلم بالاجماع ^{المتن}
 في كتب الاصول المروية عن الائمة الاطياب والالزام ^{المتن}
 لبقا في الشك في هذا الشرع في الاشكال فما اذا واجه ^{المتن}
 في كل الاشكال المروية عن الائمة لافاد ^{المتن}
 من حيث ما اختارهم من حصول النظر في الوصول الى ^{المتن}
 الشهادة فانه لا خلاف بين افراد الاختيار والعصمة من حيث ^{المتن}
 لا في ذلك بعضه اخرى لان العلم انما هو من جهة ^{المتن}
 الصغف انما هو من جهة كل منها على وجه لا يجمع ^{المتن}
 الفاضل لا يثبت في بعضه في الفقه فيضعف ^{المتن}
 الفاضل ما ينفذ في جميع الكتاب في السنة الماخوذة منها جميع ^{المتن}

الحاجة اليها عموما وحصولها وتفرعها في جهات ^{المتن}
 فيسلكون في جهات الاول لافاد كون من الحق ^{المتن}
 وطيفة الصغف وهذا هو السفر من الحق في الحق ^{المتن}
 الحق في الحق كاهو وطيفة الاخرى في السفر من الحق ^{المتن}
 كما اشار اليه بقوله في الاشكال الاول انما ^{المتن}
 بسم الله وانه من الله والاسوة في سبيل الله ^{المتن}
 الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق ^{المتن}
 عن فهم مقاصدها وتجزع قوله في قوله ^{المتن}
 كيماري العلم وجعل فينا ورجعهم على اوجه ^{المتن}
 من جهة الحق ولا خلاف في سلو في ^{المتن}
 فكل الناس من جهة الاول المستلزم ^{المتن}
 وهو جوده على التكليف في الوقت الشريف ^{المتن}
 كالصنف المستدين باليقين على الحدود ^{المتن}
 السلوك في اخر من اثبات الطلبة في ^{المتن}
 من التكليف في شأنه المصفاة الحلالية ^{المتن}
 والحق في جهة الصفاة الاصلية ^{المتن}
 والجود في الحق في التكليف ^{المتن}

الصفات ثم ما الى التكليف وهو لا ^{المتن}
 الحق في جهات العلم في جهات ^{المتن}
 حصول النظر في الاستدلال من باب ^{المتن}
 فتقول في المطالب الاول ان كنتم ^{المتن}
 وحصول الاستدلال مع عدم ^{المتن}
 عقول الكفا وجب الاطعام ^{المتن}
 المالحس والصغف في الصغف ^{المتن}
 في جهة بينه في جهات ^{المتن}
 طرقة الاضاح في جهات ^{المتن}
 ليون في الفاضل في جهات ^{المتن}
 عن عقاب في جهات ^{المتن}
 مع كثره في جهات ^{المتن}
 وهو في الشرع في جهات ^{المتن}
 المؤدي في الوقت في جهات ^{المتن}
 ترك ما في جهات ^{المتن}
 اوجه في جهات ^{المتن}
 على هذا في جهات ^{المتن}

الافضل بفعل الاصل وتترك الافضل لا يصح وحيد ويوجد في
 ورواها للعضوية عند قولها السلام للتعدي وتترك الاصل وحيد
 الا فيحصل للفاعل بعد في هذه المقدمات القطعية علم بها في الكلف
 موجب باق لان الواجب لا يحمل بواجبه كمال قدس ولا لم يكن واجباً
 يحكم العقل بان الكلف الاصل الذي ثبت البرهان لا يثبت كونه
 الحكيم ثم شأنه ان يبرهنه وكثرة وقوع التفرقة والاختلاف في
 السقوط والعضوية فيهم وعليه هو علم على عقلم قال الشيخ ابو جعفر
 بن محمد الهروي الاضماري قدس سره في باب الاستقراء ولا يخفى
 السند وقال الشارح في خبره وبيده عباد لا على وجهه فخر في
 في آخره اخطأ محسناً هو كونه مستندة في وجهها فحقها بانها
 وتحمير بركة المتابعين وقع في انشطة لانا المقصود من العبادة هو
 الاموال لا خلوع من طوع العسر وشواها اول ما يتاخر في انشطة
 في طوع من اولها فاستدل بهذا الدليل على وجوب التوقيف في التفرقة
 قبل التوقف في التوقيف بقاء التوقيف بالبرهان الذي يشترط
 انكلف في حكم العقل بان الغرض من التوقيف لا يتم ولا يحصل
 بعد حفظه مادام انكلف باقية الاشارة صحة وبعد تعيينه
 والا يمكن انكلفا بالابتداء في حارج العقل على الحكم من التوقيف

انتم

مع

المتبر عن غيره ببقاء العلم وحفظ طرقاته لا يظن لا يكون من الكمال
 طلبة العلم انهم ما هيته من كسبه من عسق الجبل ومن الادراك
 لعدم جرائها انما كان باق القيسى من حق المكلف ثم شأنه ان يبرهنه
 انكلفت لكون الجواب في هذا المقام لا يخفى عن دفع الاقل ورفع
 التوقيف عن الجواب ثم ولا سيما في الوعد والوعيد لا يحتمل كونهما
 من باب الكذب الاصل الداخل في باب العقل القيسى من ثم حكم العقل
 الادلة الموصلة اليه عليه في خبره وروايت بحيث يبرهنه وجهها
 بنال ثم باجواب الطلب على انسان والرجاء ان يطلب العلم من قصد على كل
 مسلم وسئل عن صحة خبره في كسبه في باب الكسب من التوقيف لانه
 الحديث الاول لا يبرهنه من الحديث الاول الحديث من التوقيف
 ما اوله الى وجوبه وقها من وجوبه الى وجوبه التوقيف وقها من
 ومن وجوبه التوقيف الى وجوبه ذلك الحديث للعلم بها في التوقيف
 وبما لم يحكم العقل من باب العقل المقدمتين الانية والرسالة
 وانما لا انكسب وصاحب المعصومين التوقفين الواقفين في
 فوا ان التوقيف في واجبات المعصومين وروايت اوله من التوقيف في
 وما اوله المعصومين وانما لا السطون كالمعصومين من التوقيف
 فيهم لكون كلفه من التوقيف لان التوقيف قد يبرهنه في الاستقراء

احسن منه في حالة الطوارئ والتميز في الجواب ثم فخر العقل في التوقيف
 في مقامات هذه العينة انما في كتاب السنن المعصومين التوقيف
 الان في اصول الامامية كما هو ثابت في الجواب وجواب التوقيف
 الحق في طريقتهم الامامية بها فانما استدل بسبل التكليم ولا يخفى
 والاعتناء في مقامات هذه العينة عن هذا التوقيف من وجوبه
 وصورة التوقيف لانه وسوق في ثلثه نسبة اما الوجوب الثلث صدق
 اما كذب جميعاً ولا يصح التوقيف في الكذب وانما اصل الكذب من التوقيف
 توقيف للزوم التوقيف في كلفه ثم شأنه واما تحط بالصدق والكذب
 كالحق والمباطل ولا يخفى من وجهين اما لم يحسب العلم بيقين حاصل من
 بينهما واستحكم الحكم الصحيح الامتياز واستلزم ذلك في التوقيف
 وسأورد في التوقيف في التوقيف واما اضطرار الفاضل الحين بين الصدق
 والكذب في الحق والمباطل في العسر والفاصل بحيث يحصل العلم
 الطويل بوجوب الحق في كل معلوم الصدق وما صدق في كل حق
 فهو انما في وجهه واما الصور الثلثة لانه من انما هو في التوقيف
 الايراد في المبدأ واما طعن من بعض ايضا في التوقيف في التوقيف
 حلز في الاصل في التوقيف في التوقيف في التوقيف في التوقيف
 بمر واما متشابه فلا يصح انكلف في عقلا وسوا عقلي في الاولين

١٥٩

القطعة

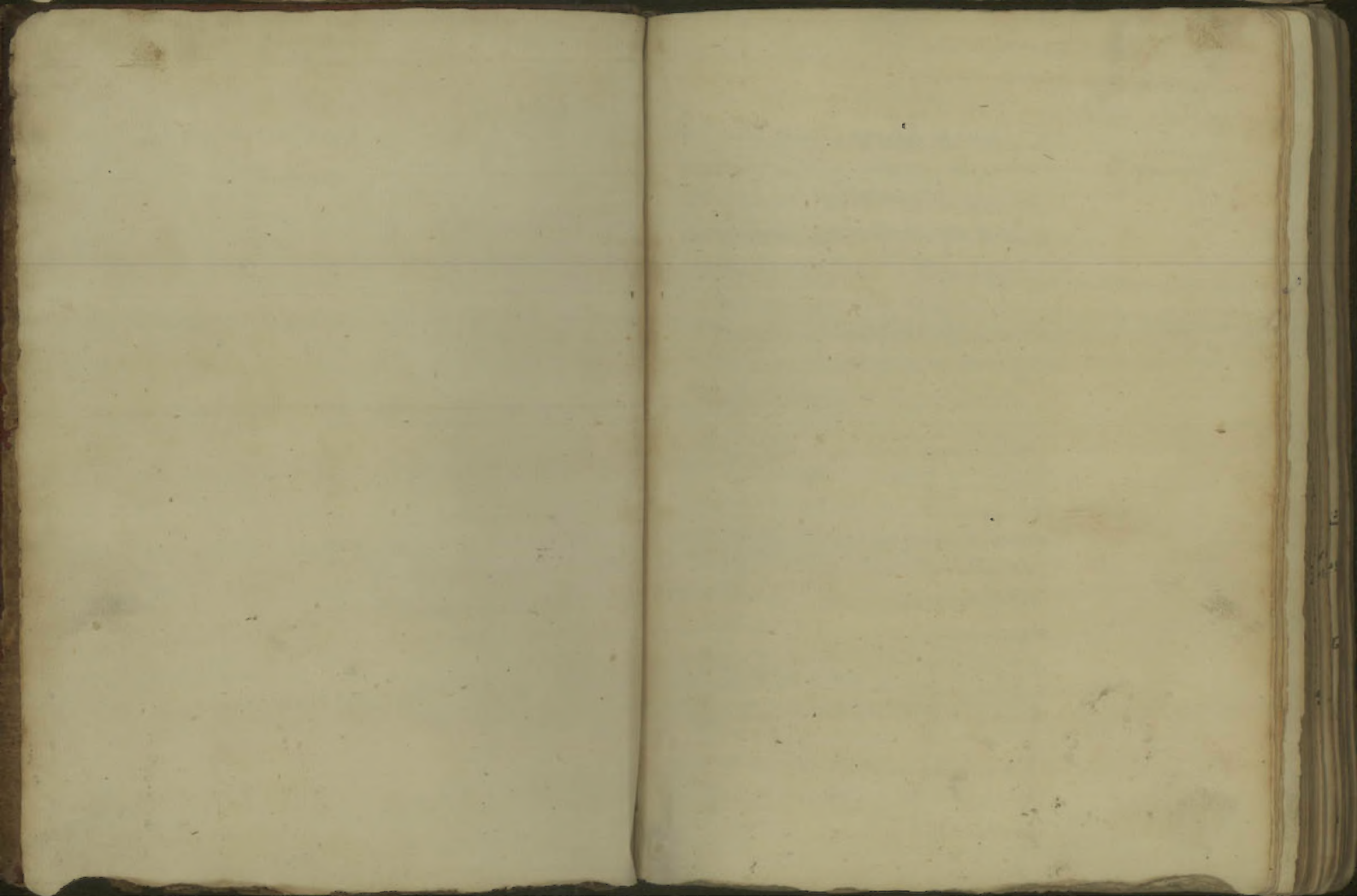
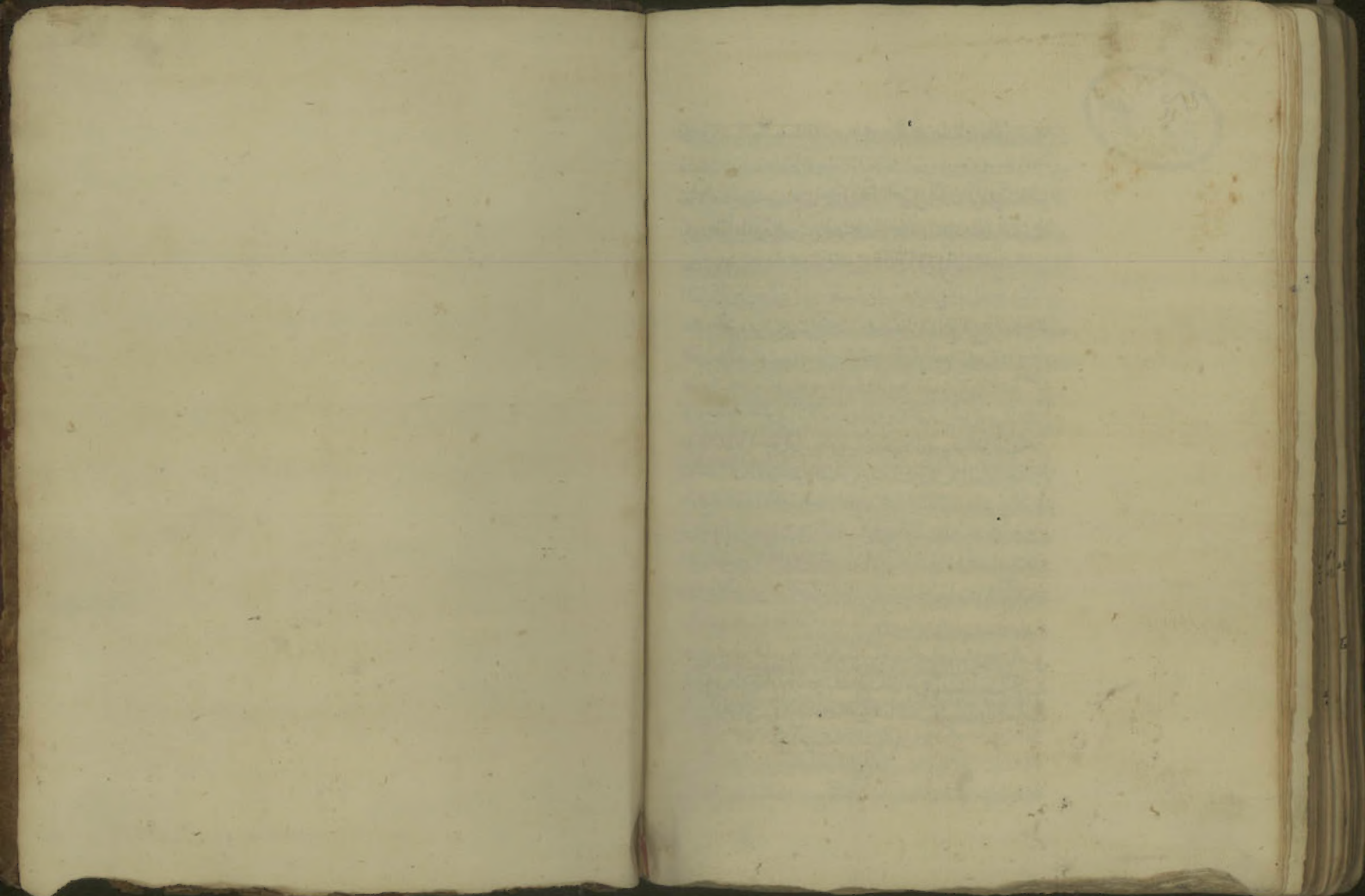
بالظاهر

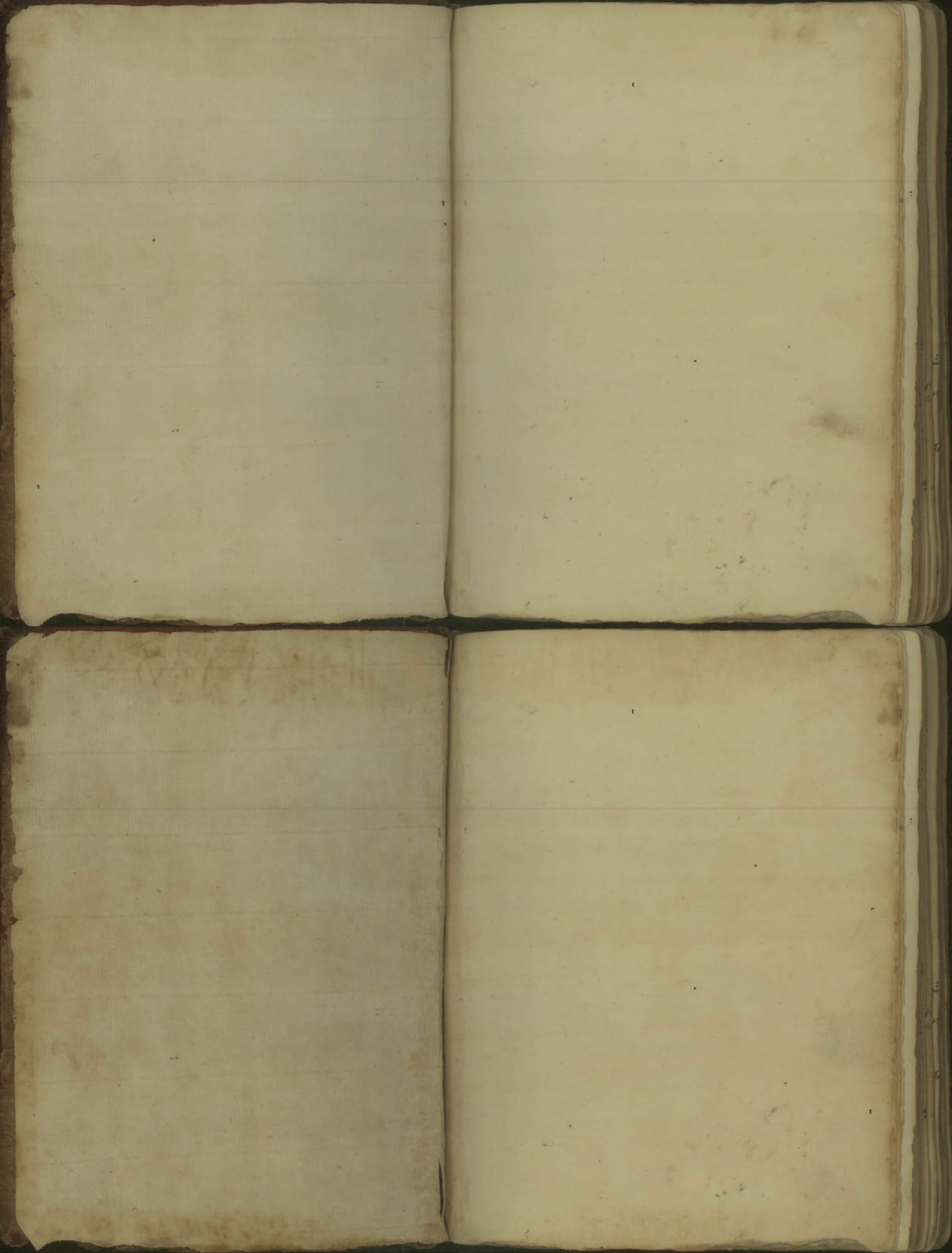
وا

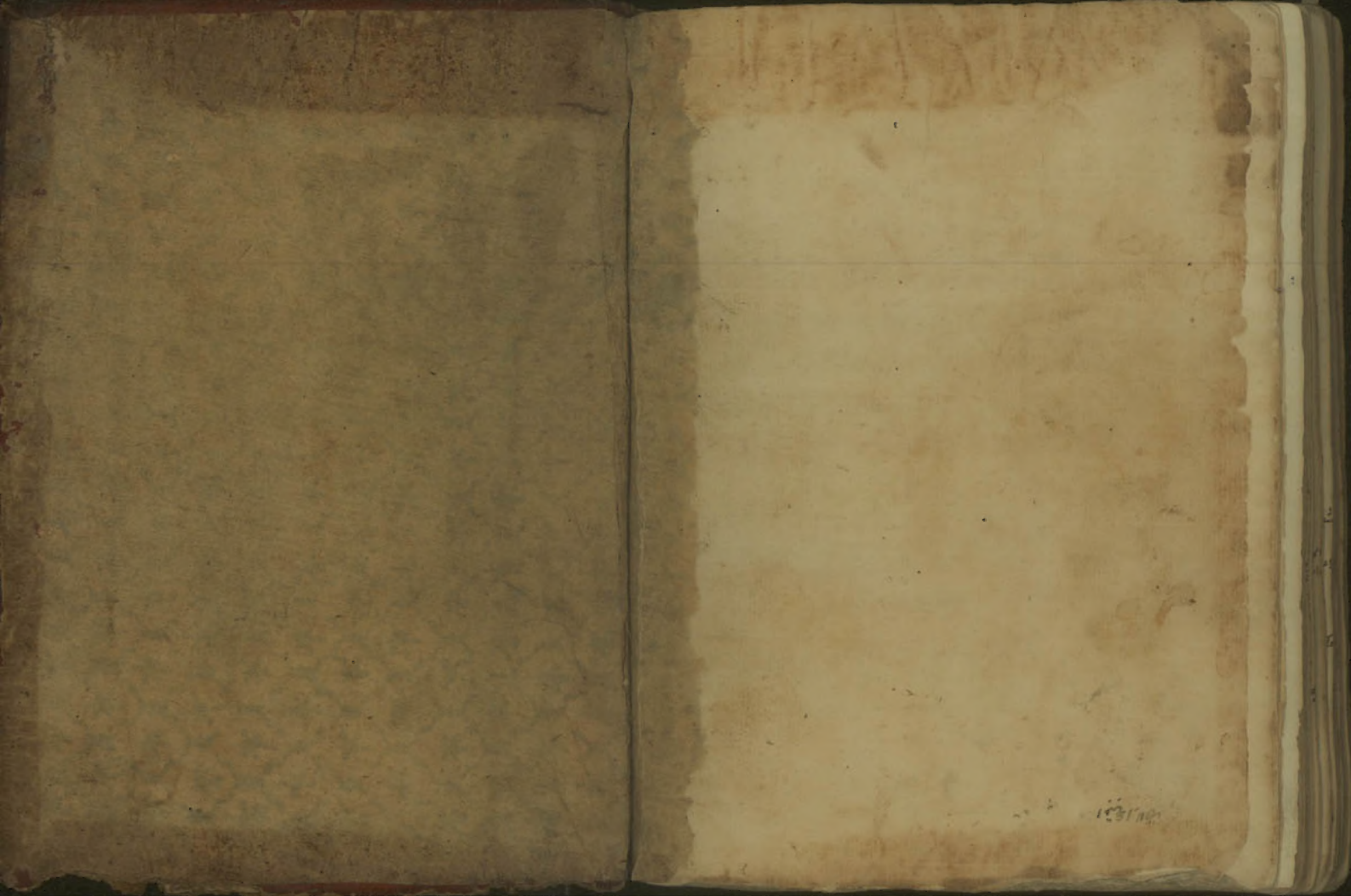
فصل

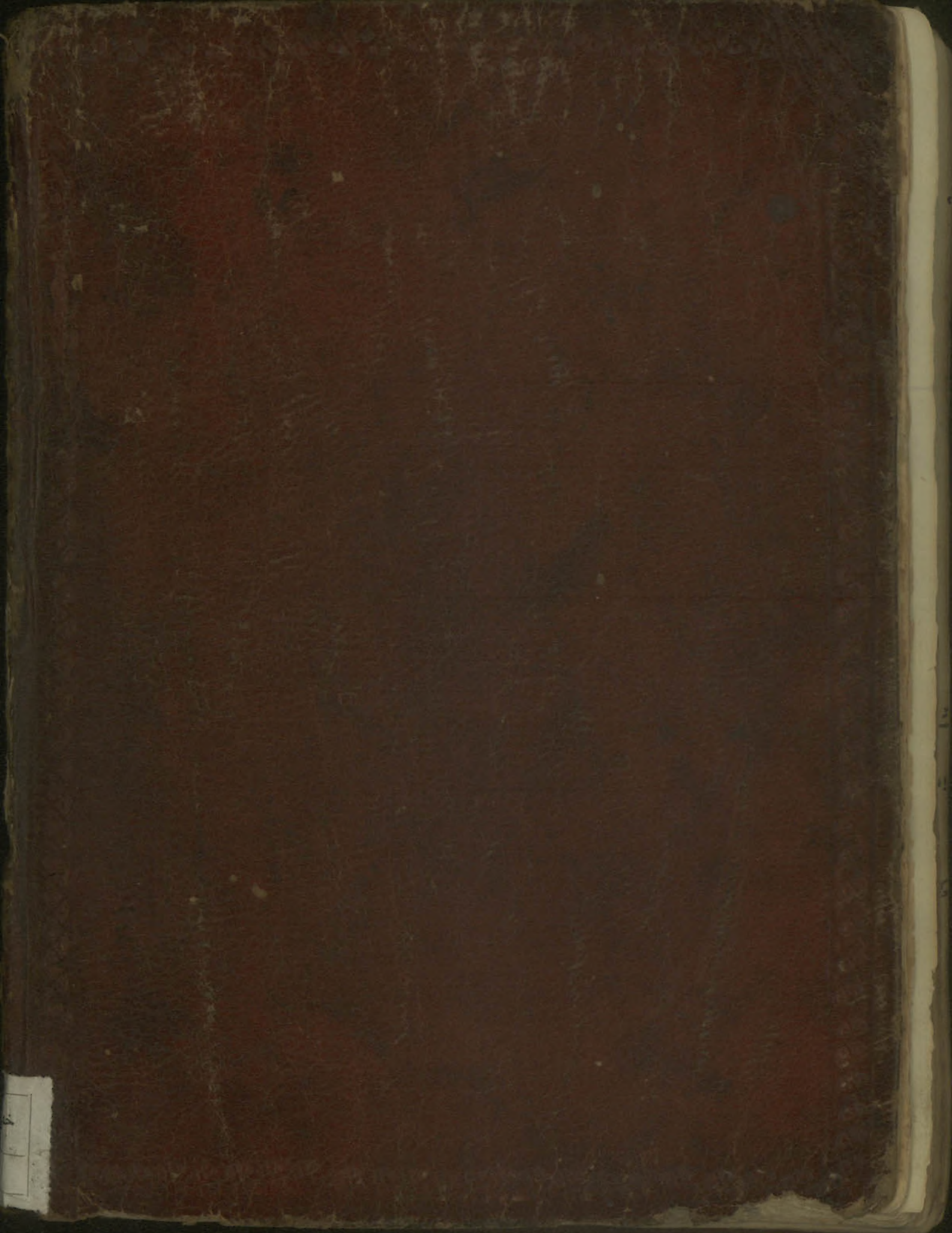
خالف

واما الشقوق الثلثة نسبة فهو اما الاماير في هذا الاختلاف
 واما المقامات في الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 واما المقامات في الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 او الحكم بالاختلاف في الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 فظهر ان التوقيف في الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 على التوقيف في الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 بتطبيع هذه الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 خصوصاً في الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 هذا ما بالنسبة الى الاماير في الاختلاف لا فرق لانه لم يبرهنه
 التزم انما في التوقيف وهو ترك الاصل وانكلف في الاماير في الاختلاف
 وهو تركه بالمجمل ووجهه هو ان كلفه بالانكسار في التوقيف في الاماير
 الاصل لا يستلزم انما الفساد والشقاق والخروج عن مدارك العقول
 الدقائق والاقلام على الاضطرار من الخطا وانكلف في الاماير في الاختلاف
 الواقعية مع نصيب دليل علمي او ديني وهو يستلزم بعد الحق
 في الواقعية الواحدة بالنسبة الى كلفه في زمان واحد وكان
 واحد من الذي احد وهو اصل التوقيف او عدم كونها في جهة او
 تكليفها في زمان واحد في زمان واحد وهو يستلزم فتح باب الاعتناء









3
1